البنك المركزي .. والذهب

أ.د. فلاح حسن ثويني*

يرجع المؤرخون والاقتصاديون تأريخ اكتشاف الذهب كمعدن إلى 4000 سنة قبل الميلاد أو أكثر، وإلى سنة 2000 قبل الميلاد كتأريخ إلى الاستخدام النقدي للذهب ، إذ تم الإشارة في شريعة حمورابي (1792 - 1750) قبل الميلاد في مواد عديدة ومنها المادة 112 إلى استخدام الذهب حيث جاء فيها ما نصه ((إذا أرتبط رجل برحلة تجارية وأعطى فضة أو ذهباً أو أحجاراً كريمة ... وأودع نقلها فإذا لم يسلم هذا الرجل ما وجب نقله ... عندئذ على ذلك الرجل أن يدفع لصاحب الأموال الواجب نقلها خمسة أمثال ما سلم إليه)) . وان أول مسكوكة ذهبية تم سكها يرجع إلى سنة 700 قبل الميلاد . وفي عام 1816 كانت انكلترا من أوائل البلدان تبنى استخدام قاعدة المسكوكات الذهبية كأساس للنظام النقدي القائم فيها آنذاك حتى الحرب العالمية الثانية ، إذ قامت البلدان التي اتبعت هذه الآلية بعد ذلك إلى التوقف عن ضرب المسكوكات الذهبية وسحبها من التداول وتحويلها إلى خزائن البنوك المركزية من أجل إسناد ودعم احتياطياتها ، وقد ظهرت بعد ذلك آلية أخرى لاستعمال الذهب وهي قاعدة السبائك الذهبية التي تم استخدامها في العقد الثاني القرن العشرين من قبل انكلترا وفرنسا وأمريكا ، والتي كان من شروطها الهامة هو حرية انتقال الذهب ، أي توفر سوق حرة للذهب وأيضا قيام البنوك المركزية ببيع وشراء الذهب بكميات غير محدودة وفقا للسعر المحدد ، وتلاها بعد ذلك تبنى قاعدة الحوالات الذهبية و بروز دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي بعد عام 1944 حيث تقرر استخدام الذهب في دفع 25 % من اشتراكات العضوية المبدئية .

وقد وصل التأكيد على أهمية الذهب النقدية إلى أن أشار ريكاردو (1772 - 1823) أحد رواد النظرية النقدية التقليدية إلى أن النقود المتداولة في ظل قاعدة الذهب تتأثر بما لدى البنك

* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

المركزي من ذهب ، ويؤكد أن الإصدار النقدي يجب أن يخضع لغطاء معدني 100% ، وان يحتفظ البنك المركزي برصيد من الذهب مساوياً للنقود المصدرة لتجنب المغالاة في الإصدار ويشير أيضاً أن العوامل المؤثرة على رصيد الذهب تتعلق بحجم الإنتاج السنوي من الذهب . على العموم ساهم استعمال الذهب كنقود واحتياطي نقدي بالمحافظة على ثبات وإستقرار قيم العملات على المستوى المحلي (إستقرار المستويات العامة للأسعار) وعلى المستوى الخارجي (سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية) وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك لأن عملة كل بلد ترتبط بوزن معين من الذهب ومن ثم وجود علاقة ثابتة بين مختلف العملات لأن معيار التقييم ثابت ومستقر وهو الذهب ، ولكن نظراً لتغير ظروف الاقتصاد العالمي وتعدد متغيراته السياسية والاقتصادية والديموغرافية أصبحت كميات الذهب المتاحة في الطبيعة غير قادرة على معادلة أو سد مقدار المعاملات المطلوبة ، لذلك تحولت النظم النقدية العالمية إلى القاعدة النقدية الورقية الإلزامية ، ولكن مع ذلك بقي الذهب يشكل أهمية كبيرة في الاحتياطيات النقدية في النظم النقدية للعديد من بلدان العالم حتى بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون في عام 1971 وقف تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب .

وقد عملت العديد من البنوك المركزية في العالم حالياً على إعادة تشكيل مكونات محافظها من الاحتياطيات من خلال زيادة الأهمية النسبية للأصل التقليدي وهو الذهب مقارنة مع العملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل لما يتسم به الذهب من إستقرار نسبي ، في الوقت الذي يكون فيه التغير في قيمة وأسعار صرف العملات هو الصفة البارزة .

وفي العراق بلغت القيمة النقدية للذهب لدى البنك المركزي العراقي في عام 1955 ما يعادل 3 ملايين دينار عراقي تشكل أهمية نسبية بلغت 2.4 % من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية ، وبعد خروج العراق من منطقة الإسترليني عام 1959 ارتفعت هذه القيمة الى 30.7 مليون دينار وبنسبة 23.9 % ، وازدادت الى 59.6 مليون دينار وبنسبة 27.6 % في عام 1971 . وفي نهاية عام 2012 بلغت قيمة احتياطي الذهب ما مقداره 1,860,236 مليون دينار توزعت بين خزانة البنك المركزي العراقي 268,638 مليون دينار ، ولدى بنك التسويات الدولية بمقدار 1,591,598 مليون دينار .

وقد أصدر البنك المركزي العراقي وكجزء من آليات السياسة النقدية بياناً صحفياً في كانون الثاني 2014 أعلن فيه عن قيامه بسك سبائك ذهبية تتراوح أوزانها بين مثقال (5 غرام) وكيلوغرام (1000 غرام) من اجل تنويع وسائل الادخار لدى الجمهور وإتاحة كميات من الذهب الخالص ومن مصادر موثوقة للمتعاملين بالذهب والمستثمرين يتم بيعها بالدينار العراقي.

ومن مزايا تبني هذه الآلية بالنسبة للسلطة النقدية هو إمكانية استخدام هذه السبائك الذهبية كاحتياطات مضمونة ومحدودة التغير في قيمتها كودائع لدى البنوك الأجنبية مقارنة مع التغيرات التي تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية الأخرى ، فضلاً عن كونها مؤشر قوي يسند قيمة الدينار العراقي في السوق الدولي والمحلي وذلك لإمكانية تنقيد الذهب وتحويله إلى وحدات نقدية بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية الأخرى بسهولة ، أيضاً من الممكن ان تكون المضاربة محدودة وهو ما يدعو إلى أن يكون التركيز على استعمال السبائك الذهبية ذات الأوزان الأكبر أي القريبة من 1000 غرام من اجل عدم استعمالها من المضاربين وبما أن أسعار الذهب مستقرة نسبياً فان عمليات تجزئة السبائك أو إعادة تصنيعها لأي استخدام آخر ستحملها تكلفة وهو ما يصعب من المضاربة فيها و/ أو عليها ومن ثم تكون متطلبات الوقاية والتحوط هي السمة الأكثر حضوراً أي شيوع خاصية الادخار أكثر من ظاهرة التداول لدى الجمهور ، وأيضاً محدودية كميات الذهب أي عدم توفرها بالمقدار أو الكمية كما هو الحال مع مختلف العملات الأجنبية فضلاً عن صعوبة تزييفها وهو ما يخلق حافزاً لدى المشتغلين أو المستثمرين في الذهب .

ويتطلب الأمر رقابة وإشراف من قبل البنك المركزي العراقي والجهات المسؤولة الأخرى ذات العلاقة لاحتمالات تهريب الذهب الذي يتم استيراده من قبل البنك المركزي وبيعه من خلال الجهاز المصرفي إلى المستفيدين .

ولكن يبقى البنك المركزي وسياسته النقدية يواجه التحديات ما دام يعمل من دون إسناد القطاع الحقيقي ، فأياً كانت الأدوات والوسائل التي يستخدمها ستبقى الحاجة ماسة وملحة إلى أن يقوم القطاع الحقيقي بتقليل دورة النقد المستنزف للخارج (الاستيراد غير المنتج) خصوصاً في ظل توفر الإمكانيات البشرية والمادية في بلدنا .